

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/WG.6/Report
24 January 2024
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة عمل إقليمية حول المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة
على المستوى الوطني لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً
6-7 كانون الأول/ديسمبر 2023
فندق كمبسنكي، عمّان - الأردن

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) - المكتب الإقليمي للدول العربية ورشة عمل إقليمية عنوانها "المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً"، وذلك يومي 6 و7 كانون الأول/ديسمبر في فندق كمبسنكي في عمّان.

تأتي هذه الورشة في إطار الجهود التي يبذلها الشركاء لدعم الدول العربية في استعداداتها وتنظيمها للمراجعات الوطنية الشاملة حول التقدم المحرر في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً من إقراره. وهي الثانية في سلسلة من الأنشطة التي ينفذها الشركاء لتعريف الدول العربية بالمذكرة التوجيهية التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية للأمم المتحدة، والتي توضح آليات إعداد التقارير على المستوى الوطني. كما توضح الورشة دور التقارير الوطنية في إعداد التقرير الإقليمي الموحد للمنطقة العربية الذي سيعرض ضمن أعمال اجتماعات لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والستين في آذار/مارس 2025.

شارك في هذه الورشة حضورياً 18 من ممثلي الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة و8 مشاركين عبر المنصات الافتراضية من 14 دولة عربية.

تخللت جلسات الورشة عروض حول إعلان ومنهاج عمل بيجين وارتباطه بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى المذكرة التوجيهية التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية دعماً للدول والجهات المعنية الأخرى في إجراء المراجعات الشاملة على المستوى الوطني. كما قُدمت خلال الورشة عروض لتعزيز النهج التقاطعي في إعداد التقرير، ما يتيح النظر في أوضاع النساء والفتيات نوات الإعاقة واللجان والطفلات وكبيرات السن واحتياجاتهن في مقاربة المجالات الحاسمة لمنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
3	24-1	أولاً- مواضيع البحث والمناقشة
		ألف- الجلسة الأولى: إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة
3	2-1 لعام 2030
		باء- الجلسة الثانية: مقدمة حول المراجعة الوطنية الشاملة لإعلان ومنهاج
3	6-3 عمل بيجين
		جيم- الجلسة الثالثة: المذكرة التوجيهية - القسمان الأول والثاني.....
4	11-7
		دال- الجلسة الرابعة: التقاطعية في إعداد التقارير بشأن إعلان ومنهاج عمل
5	15-12 بيجين - عدم إهمال أحد
		هاء- الجلسة الخامسة: المذكرة التوجيهية - القسم الثالث: المؤسسات
7	17-16 الوطنية والإجراءات
		واو- الجلسة السادسة: المذكرة التوجيهية - القسم الرابع: البيانات
8	19-18 والإحصائيات
		زاي- الجلسة السابعة: المذكرة التوجيهية - مناقشة القسمين الأول والسادس....
9	21-20
		حاء- الجلسة الثامنة: التخطيط لعملية المراجعة الوطنية الشاملة.....
9	23-22
		طاء- الجلسة الختامية.....
10	24
		ثانياً- تنظيم الأعمال
10	29-25
		ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده.....
10	25
		باء- الجلسة الافتتاحية.....
10	28-26
		جيم- الحضور.....
12	29
		ثالثاً- تقييم الورشة
12	30
		المرفق- قائمة المشاركين
13	

أولاً- مواضيع البحث والمناقشة

أف- الجلسة الأولى: إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- في الجلسة الأولى، قدّمت السيدة ندى دروزة، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، عرضاً حول إعلان ومنهاج عمل بيجين وعلاقته العضوية مع أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. كما استعرضت المرجعية التاريخية للإعلان وارتباطه بالمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة. ونوهت خلال العرض إلى أن الإعلان يشمل خطة شاملة للارتقاء بوضع المرأة حظيت بإجماع دولي واشتملت على إثني عشر مجالاً يتضمن أهدافاً استراتيجية وإجراءات موجّهة إلى الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني.

2- وسلّطت السيدة دروزة الضوء على ارتباط إعلان ومنهاج عمل بيجين بأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، إذ برز الإعلان في نص الديباجة ومثل إحدى الأطر التي بُنيت عليها. كما أبرزت التقاطعات بين الأهداف الاستراتيجية في أجندة التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية والتكميلية الخاصة بالفقر والتعليم والصحة، ومجالات الاهتمام في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وختمت عرضها بالتأكيد على فلسفة منهاج عمل بيجين المرتكزة على الشمولية والشراكة والتقاطعية والترابط والاتساق والمقاربة الجذرية التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

باء- الجلسة الثانية: مقدمة حول المراجعة الوطنية الشاملة لإعلان ومنهاج عمل بيجين

3- في الجلسة الثانية، قدّمت السيدة سلمى النمّس، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، عرضاً حول المراجعة الوطنية الشاملة لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً بحسب المذكرة التوجيهية المحدثة. واستهلّت العرض بإجراء مقارنة ما بين شكل وآلية تقديم تقرير بيجين بعد 25 عاماً وتقرير بيجين بعد 30 عاماً، حيث أكدت على أن هيكلية التقرير الرئيسية وتقسيم المحتوى لم يختلف بشكل جذري، إذ جُمعت المجالات الحاسمة ضمن 6 مواضيع رئيسية تضمن التقاطعية والاتساق مع أهداف التنمية المستدامة. كما قدّمت ملخصاً لجميع أقسام التقرير ولتوزيع صفحاته على الأقسام والأسئلة المختلفة. وسُتقدّم التقارير هذا العام من خلال منصة تمكّن نقاط الاتصال الرسمية لجميع الدول من تعبئة استمارة إلكترونية حول التقدّم المُحرز والتحديات والأولويات. ويمكنها بعد ذلك أن ترفع تقرير المراجعة الوطنية الشاملة من خلال المنصة. وتُعتبر هذه الاستمارة أداة هامة لمتابعة التطور كل خمسة أعوام بشكل منهجي.

4- كما تضمنت الجلسة استعراضاً للمبادئ العامة لإعداد المراجعات الوطنية الشاملة، حيث تهدف المراجعة الوطنية لتجديد الالتزامات والخروج بمجموعات واضحة من الإجراءات ذات الأولوية، فضلاً عن المساعدة في حشد الوسائل اللازمة للتنفيذ والشراكات، ودعم تحديد الحلول وأفضل الممارسات، وتعزيز عملية تنسيق الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية وفعاليتها. وشدّدت الجلسة على أن المراجعات الوطنية هي فرصة لتنفيذ الإنجازات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة والفئات الأكثر هشاشة، وللتشاور مع الجهات المعنية بحقوق النساء وتعزيز العمل على المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تقييم الإنجازات وتحديد الاستراتيجيات المستقبلية. أما على المستوى الإقليمي، فتُعتبر المراجعات الوطنية أداة لتقييم الواقع الإقليمي وإعداد تقرير موحد يُقدّم للجنة وضع المرأة. وتُعتبر المذكرة التوجيهية أداة تساعد الدول في إعداد تقريرها من خلال تطويعها للسياق الوطني.

5- وتتضمن المبادئ العامة توجيهات حول الإعداد المؤسسي، إذ أكدت على ضرورة أن تكون القيادة على مستوى وزاري من خلال الآلية الوطنية للمرأة في كل دولة، وعلى ضرورة إشراك جميع الجهات الحكومية، وتشكيل لجان متخصصة للتقرير، والتنسيق مع اللجان القائمة ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة الخاصة بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030. وأكدت المذكرة على ضرورة اتباع المقاربة التشاركية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات التمثيلية الأخرى مثل النقابات، والجمعيات، ومجموعات الشباب، والجهات الدينية، والمنظمات المهنية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والإعلام. كما سلّط الضوء على ضرورة توفير بيانات عالية الجودة ومحدثة ومصنفة حسب الجنس أو أي تصنيفات أخرى متوفرة، مع التشديد على ضرورة الرجوع للتقارير المقدّمة للهيئات التعاقدية، وتقارير الإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، والتقارير الطوعية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وأي تقارير مقدّمة لجهات الرصد الإقليمية.

6- وأخيراً، نوقشت الدروس المستفادة من الاستعراضات الشاملة لبيجين بعد 25 عاماً مثل ضرورة التنسيق مع مختلف الآليات الوطنية، وربط الجهود المبذولة بالآثار المتحققة واستخدام البيانات والإحصاءات التي تعكس ذلك، والالتزام بموعد تقديم التقارير للحرص على تضمينها في التقرير الإقليمي الموحد. وشدّد النقاش على ضرورة التركيز على أثر السياسات والتدخلات في التقارير الوطنية، وإبراز الأولويات والإنجازات في وجه التحديات التي مرّت بها الدول، مع الحرص على خصوصية الدول التي تعاني من احتلال أو نزاع.

جيم- الجلسة الثالثة: المذكرة التوجيهية - القسم الثاني والثالث

7- حُصّصت الجلسة الثالثة لعرض القسمين الثاني والثالث من المذكرة التوجيهية، وذلك لترابطهما واتساقهما. ويسرّت السيدة ندى دروزة قراءة القسم الثاني من الوثيقة التوجيهية حيث ركز الحوار على الأسئلة الخمسة الواردة ضمن هذا القسم. وأكدت الميسرة على أهمية الاتساق بين ما يرد في الاستبيان عبر الانترنت وفي التقرير السردى. فعلى الدول الالتفات إلى أن يوفر التقرير السردى معلومات منسجمة مع اختياراتها في الاستبيان. كما لفتت إلى أن الأسئلة الأربعة الأولى تتطلب نظرة نقدية للسنوات الخمس السابقة، في حين أن السؤال الخامس يركز على السنوات الخمس اللاحقة ويعبّر عن تطلعات وخطط الدول بعد المراجعة. وأخيراً، أكدت السيدة ندى دروزة على أهمية النظر في التحديات والتطرق إلى آليات مواجهتها واستخراج الدروس المستفادة منها، وعلى أهمية ائسام العملية بالتشاركية، إذ يجدر أن يراعى تقييم الإنجازات السابقة وتحديد الأولويات أصحاب المصلحة الآخرين وأولويات عملهم لتتكامل الجهود باتجاه إنجاز النتائج المرجوة، وكذلك على أهمية الالتفات إلى مختلف الإجراءات الواردة ضمن الأهداف الاستراتيجية والمجالات المتوفرة في منهاج عمل بيجين.

8- وبناءً على العرض، اضطلع المشاركون والمشاركات بتمرين فردي للإجابة على أسئلة القسم الثاني من خلال التفكير، وذلك لأغراض التمرين التي تمثل إحدى الأولويات الوطنية. وناقش المشاركون والمشاركات التجارب الوطنية التي تمّ التمرين عليها. كما اتفقوا على أن بعض هذه التجارب ونتائجها قد لا تكون مدرجة في الاستبيان عبر الانترنت، وبالتالي سيضيفونها ضمن البند "أخرى، يرجى التحديد". فنوهت ممثلة لبنان مثلاً إلى أن الأزمة الاقتصادية غير واردة في لائحة الأزمات في السؤال الرابع، وكذلك الأمر بالنسبة للكوارث الطبيعية التي واجهت بعض البلدان كالزلازل في المغرب والجمهورية العربية السورية والظوفان في ليبيا. واستنتج المشاركون أن ذلك ينطبق على الأسئلة الأخرى، إذ أوضح ممثل المغرب أن فئة مهمة من الفئات المهمشة في المغرب هي فئة المطلقات التي لم ترد في القائمة، وكذلك الأمر بالنسبة لممثلة عُمان التي تحدثت عن فئة السجينات.

9- ويسرت السيدة سلمى النمى النفاش حول الاختلاف ما بين محتوى القسمين الثاني والثالث. ففيما يقدم القسم الثاني تحليلاً كلياً للإنجازات والأولويات السابقة والتحديات والأولويات المستقبلية، يقتضي القسم الثالث تقديم تحليل تفصيلي حول التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الاثني عشر لمنهاج عمل بيجين، وذلك من خلال أسئلة متخصصة مصنفة ضمن ستة أبعاد رئيسية، تتطلب تقديم معلومات عن أمثلة ملموسة للتدابير المتخذة، وأهدافها، ونطاق التدابير والفئات المستهدفة، وتقييم الأثر والدروس المستفادة. كما قُدمت خلال العرض أمثلة مواضيعية تُظهر الفرق بين محتوى القسم الثاني والقسم الثالث.

10- وبناءً على العرض، عمل المشاركون ضمن مجموعات، واختارت كل دولة إحدى المجموعات المواضيعية الست التي انقسمت المراجعة حولها، وهي: (1) التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق، (2) القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، (3) التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية، (4) المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، (5) المجتمعات المسالمة التي لا يهتمش فيها أحد، (6) الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها. وناقشت كل مجموعة موضوعها وحددت النقاط الأساسية التي سعت للإجابة على الأسئلة الخاصة بكل موضوع. وقدم المشاركون مداخلاتهم حول المواضيع الخاصة بدولتهم، حيث شددت على الترابط ما بين المجالات الحاسمة ضمن المجموعات المواضيعية والمقاصد وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ضمن المجموعة المواضيعية نفسها. وشددت كذلك على ضرورة استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة لتوضيح أثر التدابير والإجراءات المتخذة. كما شرحت بعض الأسئلة والمصطلحات الواردة وجرى توضيح الاختلاف في تغطية هذه المواضيع ضمن القسم الثاني والقسم الثالث في التقرير.

11- اختار ممثلاً لبنان والمملكة العربية السعودية الإجابة عن الأسئلة المتعلقة ببعدها التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية. وتحديثاً عن المبادرات والإجراءات التي أُخذت في هذا الصدد. كما أشارت ممثلة المملكة العربية السعودية إلى التحديات التي واجهت مجموعتها في فهم صياغة الأسئلة والتمييز بينها. واقترحت السيدة سلمى النمى أن يُسلط الضوء على أي استراتيجيات أو خطط وطنية تعالج هذه القضايا ويمكنها المساعدة في توضيح العلاقة بين الجهود الشاملة للدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة وعلاقتها في المجالات الحاسمة في المنهاج. كما نصحت بعدم التوقف عند تعداد المبادرات، بل بمتابعة تأثيرها وما إذا كانت نتائجها قد قُيِّمت. أما الأردن وعمان، فاخترتا العمل على البعد المتعلق بالتنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق. وعرضت التعديلات التشريعية في هذا المجال، وأكدت السيدة النمى على ضرورة عرض أثر التدابير ومناقشته. كما بينت إمكانية عرض بعض البيانات الموجزة في جداول ضمن التقرير السردى. أما بالنسبة للعراق، ودولة فلسطين، والمغرب، وموريتانيا، فقد اختار ممثلوها العمل على البعد المتعلق بالمشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للنوع الاجتماعي. وفي هذا القسم تحديداً، أشارت الميسرة إلى أن هذه الجزئية لم تغطيها تقارير بيجين بعد 25 عاماً بشكل كافٍ، وأن القدرة على التقدم في مجال النهوض بالمرأة يعتمد على توفر مؤسسات متمكنة وقادرة على الاضطلاع بدورها، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات، وعلى التنسيق المنهجي مع مؤسسات الدولة. أما الجزائر وجيبوتي ومصر، فقد تناولت البعد المتعلق بالقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية.

دال- الجلسة الرابعة: التقاطعية في إعداد التقارير بشأن إعلان ومنهاج عمل بيجين - عدم إهمال أحد

12- حُصِّصت الجلسة الرابعة للتأكيد على أهمية التقاطعية في إعداد التقارير بشأن إعلان ومنهاج عمل بيجين في أربعة محاور: النساء ذوات الإعاقة، والهجرة، وكبار وكبيرات السن، والطفلة. وبدأت الجلسة بمقدمة

من السيدة سيمون إليس أولوتش-أولونيا، المستشارة الإقليمية للمشاركة السياسية للمرأة والقيادة والحوكمة في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، التي ركزت في عرضها على أهمية إعداد تقارير وطنية وإقليمية تعزز مبادئ المشاركة والمساءلة. وعُرِضَت الأبعاد التقاطعية المختلفة والمتعدّدة التي تعمق أشكال التمييز ضد النساء والفتيات وتعرضهن لانتهاك حقوقهن الإنسانية. فتعاني امرأة من كل خمس نساء في العالم من الإعاقة، وفي العالم العربي يُقدَّر أن هناك 60 مليون شخص يعاني من الإعاقة. وعلى المستوى العالمي، تشكّل النساء من الفئة العمرية 65 وما فوق، نسبة 55 في المائة من مجموع السكان كبار السن. وهذه النسبة ترتفع كلما ارتفعت الفئة العمرية، إذ شكّلت النساء 62 في المائة من نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 80 عاماً وما فوق. ومن جانب آخر، شكّلت النساء والفتيات نسبة 48 في المائة (134,9 مليون) من المهاجرين حول العالم في عام 2020. وعليه، تُدعى الدول الأعضاء لإيلاء اهتمام خاص لهذه الفئات الأكثر هشاشة ضمن مشاوراتها وتقاريرها الوطنية، بحيث توفر أمثلة واضحة ودقيقة عن المبادرات الموجّهة لمختلف الفئات المهمشة من النساء والفتيات على النحو الوارد في السؤال الثالث من المذكرة التوجيهية حول الحقوق الإنسانية للمرأة (مجال الاهتمام الحاسم طاء)؛ والنساء والفتيات من مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك الطفلة الأنثى (مجال الاهتمام الحاسم لام)، وفي جميع أقسام التقرير أينما اقتضت الحاجة. ونهايةً، أكدت السيدة أولوتش-أولونيا أن تحقيق بُعد "عدم إهمال أحد" يتطلب استراتيجية للوصول إلى أصحاب المصلحة المتعدّدين والتحاور معهم. وعلى المستوى العملي، يُنصَح بإعداد جدول زمني للمشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة من عملية إعداد التقارير الوطنية، تُجمَع فيها نتائج المشاورات لتضمينها في التقارير الوطنية.

13- تضمنت الجلسة عرضاً حول الهجرة قدّمه السيد ميلاد بورنيك، مسؤول مساعد للشؤون الاجتماعية في الإسكوا. بدأ العرض بالتأكيد على الجوانب الإيجابية للهجرة من حيث تحسين مستوى المعيشة والإستقلالية والتمكين للنساء. إلا أن حالة الهجرة قد تُعرض النساء والفتيات للهشاشة، كما قد تؤدي إلى انتهاك حقوقهن الإنسانية. فهناك تفاوت في أشكال الهجرة وتوزيعها في المنطقة، حيث تشكّل النساء 50 في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين في المنطقة وفي البلدان الأقل نمواً، إلا أنهم يشكّلون فقط 28 في المائة منهم في دول الخليج العربي. وبالرغم من توفر أطر دولية لحماية النساء المهاجرات واللاجئات، فهي غير كافية لتوفير الحماية اللازمة لهن. أما في ما يخص إعلان ومنهاج عمل بيجين، ينبغي التيقظ لثلاثة جوانب رئيسية. أولاً، تشكّل النساء 17 في المائة فقط من العمالة المهاجرة في المنطقة، مقارنة بنسبة 41 في المائة في العالم. ثانياً، تعمل معظم النساء المهاجرات في المنطقة إما في العمالة المنزلية أو في مجالات العمل غير المنظم، مما يزيد من هشاشتهن. وثالثاً، إن العنف ضد النساء أكثر انتشاراً ما بين المهاجرات. وعليه، تؤدي السياسات دوراً بارزاً في تعظيم منافع الهجرة والتقليل من المخاطر المرتبطة بها. فوفاً، لا بدّ من الاستماع إلى أصوات النساء المهاجرات وأولوياتهن. وثانياً، من الضروري توفير برامج توعية للنساء المهاجرات لتعريفهن بحقوقهن كمهاجرات. وأخيراً، يمكن لقوانين العمل والحماية الاجتماعية الشاملة أن توفر الدعم اللازم للعمالة المهاجرة المهمشة.

14- واستعرضت السيدة منال سعيد، المستشارة لدى الإسكوا، الترابط ما بين الأطر الدولية التي تناولت كبار وكبيرات السن، وأبرزها خطة عمل مدريد الدولية للشيوخة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين. فتتعمق التحديات للنساء كبيرات السن في مختلف المجالات الحاسمة لمنهاج عمل بيجين، مثل الفقر والتمييز والعنف وضعف الحماية الاجتماعية، إلى جانب التحديات الصحية والتعليمية والبيئية وغيرها. لذلك، لا بدّ من الاستماع لأصوات كبيرات السن خلال عملية المراجعة للتقدّم المُحرَّر في إعلان ومنهاج عمل بيجين من أجل التعرف على احتياجاتهن. ويتطلب ذلك تمثيل كبيرات السن والاستماع إلى آرائهن خلال المشاورات لاستعراض الآليات والمعاهدات المتعلقة بالنساء وكبار السن، ومن خلال مجموعات التركيز المخصّصة لهن. كما أكدت السيدة منال سعيد خلال العرض على ضرورة تصنيف البيانات والمعلومات حسب الفئة العمرية، وتبسيط الضوء على التقدّم المُحرَّر في ما يخص كبيرات السن في تقارير الدول، وإدماج التدخلات والتوصيات التي استهدفت كبيرات السن

والتحديات ذات الصلة على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى مراجعة التقارير المتعلقة بخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

15- تضمنت الجلسة الرابعة محوراً حول الطفلة الأنثى، باعتباره مفهوماً تقاطعياً وأحد مجالات الاهتمام الحاسمة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقدمته السيدة نادين النمري، مديرة المناصرة والإعلام والاتصالات لدى جمعية إنقاذ الأطفال في الأردن. ركز العرض على أهمية شمول الأطفال في المراجعات الوطنية والإقليمية حول الأطر المرتبطة بالحقوق الإنسانية، وارتباط ذلك بالتزامات الدول نحو اتفاقية حقوق الطفل. فمشاركة الأطفال في الاستشارات لا تثري التقارير الوطنية فحسب، بل تعزز أيضاً مهاراتهم الشخصية ونموهم، وتمنحهم صوتاً للتعبير عن احتياجاتهم وألوياتهم، وتساهم في استجابة السياسات والخطط لاحتياجاتهم، وبالتالي في تحسين مستوى معيشتهم. وهذا ما حققته المراجعة الإقليمية لبيجين بعد 25 عاماً بالتعاون ما بين الإسكوا وبرنامج حماية الطفل. كما أكد التقرير الموحد للمراجعة الإقليمية الشاملة لبيجين بعد 25 عاماً والإعلان العربي حول التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً على أولويتين لضمان حياة صحية وأمنة للطفلات والفتيات، وهما: القضاء على زواج الأطفال، والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وذلك من خلال تطوير المنظومة التشريعية، ورفع الوعي، والتركيز على تعليم الإناث وحققهن في التعبير والدفاع عن حقوقهن. وعرضت السيدة نادين النمري المبادئ الأساسية المطلوبة عند إجراء استشارات مع الأطفال لضمان المهنية ولحمايتهم واحترام خصوصيتهم. وعرضت الأدوات والاستراتيجيات التي توظفها مكاتب برنامج حماية الطفل في الدول العربية لتيسير قدرة الأطفال في التعبير عن احتياجاتهم بحرية، وذلك باستخدام الرسم، والموسيقى والتمثيل، ورواية القصص، وغيرها. وقدمت أمثلة حول مساهمة هذه البرامج في توعية الطفلات وتحسين حياتهن.

هاء- الجلسة الخامسة: المذكرة التوجيهية - القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات

16- حُصِّصَت الجلسة الخامسة لمناقشة القسم الرابع من المذكرة التوجيهية الذي يغطي المؤسسات الوطنية والإجراءات الوطنية المثبتة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وربطها مع إعلان ومنهاج عمل بيجين، ويركز على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسلطت الجلسة الضوء على أهمية تركيز التقرير على الترابط ما بين التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة، إذ إن هذه المراجعة هي الثانية بعد تبني أجندة وأهداف التنمية المستدامة. وأكدت الجلسة على الترابط ما بين المراجعات الوطنية الطوعية والمراجعة الشاملة لمنهاج عمل بيجين، وإمكانية الاستفادة من التقارير الطوعية الصادرة ما بعد 2019 في عملية المراجعة، بالإضافة إلى جميع التقارير الوطنية الأخرى المقدمة للجان التعاقدية ذات الصلة. وأشار إلى أن ست دول (الجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، وليبيا، ومصر، وموريتانيا، ولأول مرة اليمن) تنوي تقديم تقارير طوعية لخطة التنمية المستدامة في العام 2024 (مع مراعاة ما تمر به دولة فلسطين من عدوان في هذه المرحلة وأثره على تنفيذ ذلك)، وإلى أنه يُفضّل تعظيم الاستفادة من الاستشارات الوطنية لإعداد التقريرين. وعُرضت خلال الجلسة جميع الأسئلة الواردة في المذكرة التوجيهية والتي تربط ما بين أجندة التنمية المستدامة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرزت أهمية الإجابة عليها ضمن التقرير.

17- وخلال النقاش، تساءل ممثلو الآليات الوطنية للمرأة عن ضرورة الالتزام بعدد الصفحات المطلوبة في التقارير الوطنية وبعض المسائل المتعلقة بكيفية كتابة التقرير. وتمّ التأكيد على أن عدد الصفحات المقترح هو تأسيري فقط لضمان الالتزام بالحد الأقصى لعدد الصفحات، ويمكن أن يكون أقل من ذلك. فالأهم هو المحتوى والإجابة الواضحة والمحدثة بالمعلومات المطلوبة. ويجدر العمل على مراجعة التقرير مراجعة نهائية والاختصار في مرحلة الصياغة النهائية. كما أعادت الجلسة التأكيد على أهمية اتباع النسق الذي تقدّمه المذكرة التوجيهية

في إعداد التقرير لتسهيل عملية البناء والكتابة، والاعتماد على التقارير الوطنية المختلفة لاستخلاص المعلومات، ولكن مع الانتباه إلى إضافة المعلومات والبيانات المحدثة.

واو- الجلسة السادسة: المذكرة التوجيهية - القسم الخامس: البيانات والإحصائيات

18- في الجلسة السادسة، قدّمت السيدة سلمى النمى عرضاً حول القسم الخامس من المذكرة التوجيهية. ويتوقع أن تساهم المكاتب الإحصائية بإعداد هذا القسم بشكل رئيسي، إذ يشمل أسئلة حول الإجراءات الوطنية المتخذة لتوفير البيانات المصنفة حسب الجنس. وتطرقت الجلسة إلى القائمة الوطنية لرصد التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتصنيف البيانات، حيث يتعيّن أن تُقدّم البيانات عالية الجودة والحديثة والمصنفة معلومات شاملة عن الواقع على المستوى الوطني. ويمكن اعتبار المراجعة حافزاً لجمع بيانات إضافية مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وغيرها، مع التأكيد على أن المكاتب الإحصائية الوطنية تؤدي دوراً أساسياً في توفير البيانات والتعاون معها محورياً في هذه العملية. ثم عرضت الجلسة المصادر الوطنية والإقليمية والعالمية الموثقة التي يمكن الرجوع إليها لتوفير البيانات والإحصاءات، ومنها: التقارير المقدّمة إلى اللجان التعاقدية، والمراجعات الدولية مثل الاستعراض الدوري الشامل المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، والتقارير الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، والتقارير القطرية حول العدالة بين الجنسين والقانون، والمرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (الإسكوا)، ومنصة الأمم المتحدة لدعم البيانات والسياسات في المنطقة العربية (الإسكوا)، والتقارير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020: المساواة بين الجنسين وخطة 2030 (الإسكوا)، وكتيّب عدسة النوع الاجتماعي الوطني 2022، وأداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في العالم العربي (الإسكوا)، وتقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022/2021)، والمؤشر العالمي لفجوة النوع الاجتماعي (2023) (المنتدى الاقتصادي العالمي)، والمؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن (2024/2023) (معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن)، وتقارير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (2023) (البنك الدولي)، والمراجعة الإقليمية الأولى لرصد التقدم المُحرز في تنفيذ أجندة المرأة في المنطقة العربية +5 (2030) (جامعة الدول العربية)، ومنصة إحصاءات المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالإضافة للمسوحات الاستقصائية مثل مسح القوى العاملة (منظمة العمل الدولية)، والمسح الاستقصائي العنقودي المتعدّد المؤشرات (يونيسف)، والمسوحات الديمغرافية والصحية، وغيرها من المصادر.

19- وحُصّص ضمن الجلسة وقت للتطبيق العملي، إذ توفّر جدول يربط مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالمجالات الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذي يمكن استخدامه في عملية إعداد التقرير والمؤشرات وفي حث المشاركين والمشاركات على الاطلاع على المؤشرات والبدء بالإجابة على الأسئلة التالية: هل المؤشر من ضمن القائمة الوطنية؟ (نعم/لا)؛ هل المؤشر متوفر أو غير متوفر بحسب التعريف العالمي؟ فإن توفّر، يتم ملء القيمة وسنة المراجعة، وإن لم يتوفر وكان هناك مؤشر وطني آخر، يتم استخدامه. ويهدف التطبيق إلى تعريف المشاركين بالجدول والإطلاع على الترابط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المرتبطة بإعلان ومنهاج عمل بيجين، ثم بدء البحث عن قائمة المؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة التي يمكن إيجادها ضمن التقارير الطوعية أو خطة متابعة أهداف التنمية المستدامة، واستخدام المنصّات المتوفرة للبيانات، وطرح الأسئلة المختلفة حول آلية البحث ومصادر المعلومات. واستعرضت في هذه الجلسة بوابة أهداف التنمية المستدامة (الإسكوا)، التي يمكن الرجوع إليها لمعرفة المؤشرات المتوفرة على المستوى الوطني في ما يخص أهداف التنمية المستدامة.

زاي- الجلسة السابعة: المذكرة التوجيهية - مناقشة القسمين الأول والسادس

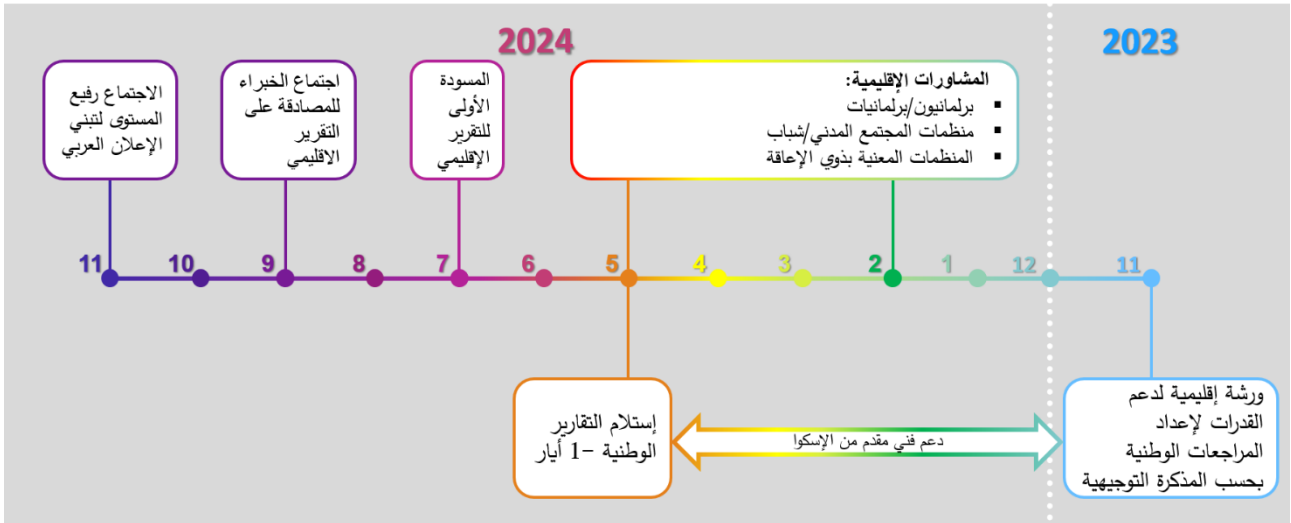
20- في الجلسة السابعة، قدّمت السيدة ندى دروزة القسمين الأول والسادس المضافين حديثاً إلى المذكرة التوجيهية. وبيّنت أن هذين الفصلين يسمحان للدول بتقديم صورة عامة عن عملية إعداد التقرير أو أهم الإنجازات السابقة أو التحديات التي واجهتها في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (القسم الأول)، وكذلك عن تطلعاتها في ما يتعلق بالسنوات الخمس القادمة للإسراع في الارتقاء بأوضاع المرأة وفقاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين (القسم السادس).

21- وعقب العرض، أُتيح المجال للمشاركين والمشاركات، ولا سيّما الذين شاركوا في إعداد تقارير المراجعة الدورية السابقة (بيجين بعد 25 عاماً) لمشاركة تجاربهم السابقة والدروس المستفادة منها. وقد أجمعت جميع المداخلات على أن غياب البيانات اللازمة لتبيان الإنجازات الوطنية من المعوقات الرئيسية في إعداد التقارير. كما تحدث البعض عن أهمية أن تكون العملية تشاركية تضم كافة الشركاء، ما يسهم في إثراء التقرير الوطني. واعتبر الجميع أن إعداد المراجعة الدورية، وبالرغم من حجم العمل المطلوب لإتمامها، فرصة وطنية هامة لمراجعة مدى الإنجاز وتقييمه وتحديد المطلوب للسنوات المقبلة.

حاء- الجلسة الثامنة: التخطيط لعملية المراجعة الوطنية الشاملة

22- في الجلسة الثامنة، قدّمت السيدة سلمى النمى عرضاً حول عملية التخطيط للمراجعة الوطنية الشاملة التي تُعتبر فرصة إيجابية لتعظيم الحوار الوطني حول أولويات النهوض بالمرأة وتحدياته. وضم العرض نموذجاً لحوكمة المراجعة الشاملة التي يُفضل أن تكون تحت إشراف وزاري، وتتناول تشكيل فريق فني متخصص لإعداد التقرير، وشدّد على ضرورة ضمان التشاركية وتمثيل جميع أصحاب المصلحة في هذه العملية. كما عُرضت مجموعة من المبادئ العامة في عملية التخطيط، وأهمها: ضرورة وضع برنامج عمل لجميع مراحل العملية والحرص على التوزيع الواضح للمسؤوليات، وأهمية الإطلاق الحكومي للمراجعة الشاملة والإعلان عنها على الصعيد الوطني، وإجراء المشاورات المصغرة مع أصحاب المصلحة المتعدّدين والفئات المهمشة، والتشاور مع المجالس التشريعية. ويمكن الاستفادة أيضاً من منصات التواصل الاجتماعي لإجراء مشاورات عامة حول أهم التحديات والأولويات. وعُرض نموذج مقترح للبرنامج الزمني لعملية المراجعة الوطنية، وأعدّ التقرير لضمان تسليم التقارير في 15 أيار/مايو 2024، حتى تتمكن الإسكوا من تضمين الدولة في التقرير الإقليمي الموحد للتقدّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية. وأخيراً، عُرض البرنامج الزمني للاستعراضات الوطنية والمراجعة الإقليمية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

23- تبع ذلك نقاش حول التحديات المختلفة التي تواجهها بعض الدول والتي قد تؤثر على عملية المراجعة الشاملة وكفاءتها، مثل الدول التي تعاني من نزاعات واحتلال، أو من ضعف الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي، أو من نقص البيانات. وشدّد على أن النموذج المقترح هو مجرد نموذج استرشادي، ويعود قرار الأخذ به للآليات الوطنية للمرأة بحسب السياق الوطني ومعطياته.



طاء- الجلسة الختامية

24- في الجلسة الختامية، وجّهت السيدة سلمى النمى الشكر لممثلي وممثلات الأليات الوطنية على مشاركتهم الفاعلة في الجلسات والنقاشات، مؤكدة على استعداد الإسكوا التام لتقديم الدعم الفني للدول العربية واستقبال طلبات الدعم من الدول الأعضاء من خلال الأمانة التنفيذية وتبليتها. كما وجّهت الشكر والتقدير إلى شركاء الإسكوا، جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - مكتب الدول العربية، وكذلك مؤسسة إنقاذ الطفل.

ثانياً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

25- عقدت الإسكوا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية، ورشة عمل إقليمية حول "المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً"، وذلك يومي 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2023 في فندق كمبنسكي في عمّان.

باء- الجلسة الافتتاحية

26- رحبت السيدة سلمى النمى، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، بالمشاركين والمشاركات، وأكدت على حرص الإسكوا على العمل على الاستعراضات الوطنية الخاصة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأشارت إلى الظرف العصيب الذي تمر فيه المنطقة التي لا زالت تعاني من تداعيات النزاعات والاحتلال، وإلى استمرار النزاع المسلح في السودان، وكذلك إلى كابوس الحرب المستمرة على غزة. وهذا يؤكد على أهمية الاستمرار في الاستعراضات الوطنية نظراً للآثار التي تخلفها النزاعات والحروب على النساء والأطفال بشكل خاص، وتداعياتها على مسيرة التنمية والنهوض بالمرأة، مما يحتم على الدول الاستمرار في مراجعة التقدم المحرّز وتقييم الإنجازات والتحديات لوضع أولويات واضحة للعمل في السنوات القادمة. كما أكدت أن المنطقة العربية شديدة التنوع، تواجهها تحديات مختلفة

تتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، والاتجاهات الديمغرافية، وتغيّر المناخ، والحصول على الخدمات، والفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة. وقد أدت الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، إلى تفاقم التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، بما في ذلك تعطيل الوصول إلى الخدمات المنقّدة للحياة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعميق الأشكال المتعدّدة والمتقاطعة من عدم المساواة والتمييز ضد النساء والفتيات، وكذلك ضد الفئات المهمشة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني العديد من بلدان المنطقة من الأزمات التي أدت إلى النزوح الجماعي والهجرة. وأكدت السيدة النمّس على أهمية إعداد التقارير الوطنية ذات المصداقية العالية، ليس باعتبارها أداة للمراجعة والتخطيط على المستوى الوطني فقط، بل لمساهمتها في تقديم صورة شمولية عن المنطقة العربية من خلال التقرير الإقليمي والتقرير الذي يقدّمه الأمين العام للأمم المتحدة. ونوهت السيدة النمّس بالشراكة مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشدّدة على الأهمية التي تضيفها الشراكة على هذه القضية وعلى ضرورة توفير الدعم الفني للدول من خلال الورشة لتقديم تقارير ذات جودة.

27- ورحبت السيدة شذى عبد اللطيف، ممثلة جامعة الدول العربية – إدارة المرأة، بالضيوف والشركاء، واستهلت كلمتها بالإشارة إلى الأحداث الجارية في فلسطين بالتزامن مع المراجعة الإقليمية الدولية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً، مشيرة إلى ضرورة تضمينها في التقرير العربي حول بيجين بعد 30 عاماً وفي التقرير الدولي حول تلك المراجعة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة علماً أن مجالات الاهتمام الإثني عشر لبيجين تتضمن مجال المرأة والأمن والسلام، والقضاء على العنف ضد المرأة، وحقوق الطفلة، فيما نشهد اليوم جميع أشكال العنف ضد المدنيين ومعظمهم من النساء والأطفال في سابقة تاريخية. وأكدت على أنه لا يمكن المضي برصد التقدّم المُحرز على المستوى الإقليمي والوطني في المنطقة العربية في مجالات الاهتمام الإثني عشر لإعلان ومنهاج عمل بيجين من دون الالتفات لما يحدث للنساء والأطفال في فلسطين من جريمة حرب دولية وتهجير قسري. وأشارت السيدة عبد اللطيف أنه بالرغم من أن المذكرة التوجيهية نموذج موحد لجميع الأقاليم، يجب توضيح موقف جامعة الدول العربية من بعض القضايا التي طرحت أسئلة حولها في المذكرة التوجيهية، حيث أن الأمانة العامة تتحفظ عن استخدام تلك المصطلحات بناءً على التوجّهات العامة للدول الأعضاء (التوجّهات الجنسية المتنوّعة والهويات الجندرية)، وتؤكد على أن تلك القضايا لا تمثل جزءاً من الأجندات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى دعم النساء في المنطقة. وبالتالي سيصعب تضمين تحليل حول هذه المواضيع في التقرير العربي حول مراجعة بيجين. كما أكدت على أهمية الإشارة إلى تقرير المراجعة الإقليمية الأولى لرصد التقدّم المُحرز في تنفيذ أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030، وهو أنجز بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2023 باعتباره مصدراً إقليمياً مهماً يمكن الرجوع إليه في مرحلة إعداد التقارير الوطنية لهذه المراجعة من باب تضافر الجهود، ويساعد الدول الأعضاء من خلال البناء على ما هو متوفر من بيانات. وأخيراً، أكدت على أهمية الشراكة المستمرة مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

28- ألفت السيدة إليس أولوتش-أولونيا كلمة السيدة يانكي فان دير غراف-كوكلر، نائبة المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، التي تعدّ عرضها من خلال فيديو لأسباب تقنية، مرحبة بالحضور والزملاء. استهلت كلمتها بالتأكيد على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم وتسريع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في الدول العربية. وأكدت أنه بالرغم من جائحة كوفيد-19، فإن الدول العربية قد اتخذت خطوات إيجابية نحو تنفيذ التزاماتها في الإعلان العربي حول التقدّم المُحرز في تنفيذ إعلان بيجين بعد 25 عاماً نحو النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتضمنت هذه الخطوات المراجعة المستمرة للتشريعات الرامية إلى القضاء على التمييز على أساس الجنس، وتبني المزيد من خطط العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1325، وارتفاع عدد النساء في المناصب السياسية غير التقليدية. كما سلّطت الضوء على اعتماد نظام الحصص بين الجنسين في بعض البلدان لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة. وفي سياق كلمتها، أشارت السيدة كوكلر إلى أربعة محركات

حاسمة لتحسين المساواة بين الجنسين. ويرتكز المحرك الأول على العمل على تحقيق التغيير القائم على الأدلة عبر القطاعات مع التأكيد على أهمية الاستثمار في البيانات. أما المحرك الثاني، فيستلزم تنفيذ تدابير إيجابية مثل نظام الحصص لضمان وصول المرأة إلى الأدوار القيادية في كل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك السلطة القضائية. وفي ما يرتبط المحرك الثالث بتسريع التدابير التشريعية لإزالة التمييز بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، يركز المحرك الرابع على الحاجة إلى الحلول الرقمية لتمكين النساء والفتيات في بعض المجالات. أما في ما يتعلق بالفترة الحالية للمراجعة الوطنية والإقليمية، فأكدت السيدة كوكلر على أنها فرصة هامة لممثلي الدول الأعضاء لدراسة أوجه التآزر عبر مختلف مجموعات البيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية التي تدعم إعداد التقارير بشأن إعلان بيجين. وشددت على أهمية تقييم الإجراءات والتقدم المحرز نحو الاستنتاجات المتفق عليها في الدورات السنوية للجنة وضع المرأة، فضلاً عن إعلان القاهرة الذي تتوافق مؤشراته الموسعة مع إعلان بيجين. وأشارت كذلك إلى ضرورة الاطلاع على المراجعات الوطنية الطوعية لخطة عام 2030 والمرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

جيم- الحضور

29- شارك في ورشة العمل الإقليمية حول "المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً" 24 ممثلاً وممثلة عن الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة من 14 دولة عربية (18 منهم وجاهياً و8 عبر المنصات الافتراضية)، هي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية (ترد قائمة المشاركين والمشاركات في المرفق).

ثالثاً- تقييم الورشة

30- أجمع الحضور من ممثلي آليات المرأة للدول الأعضاء على أن ورشة العمل الإقليمية حول المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً قد حققت الأهداف المرجوة منها. واستفاد المشاركون في الورشة بشكل خاص من عرض الجداول الخاصة بالمؤشرات الدولية ودمجها بين منهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة. كما كان للعروض الخاصة بالمنظور التقاطعي ومبدأ عدم إهمال أحد أثرها على الحضور، حيث أشاد البعض بأهمية العروض وشرحوا كيفية إدراجها في التقارير، فيما لم يعتبر البعض الآخر أن تخصيص عروض كاملة للفئات المهمشة ضرورياً، وذلك بحكم خبرتهم السابقة في العمل على المراجعات الوطنية. وذكر معظم المشاركين أن عرض منهجية إعداد التقارير سواء التقنية أو التحريرية كانت متكاملة ومفصلة وقدمت المذكرة التوجيهية على أفضل وجه. كما أبدى المشاركون رضاهم عن جدوى الورشة وأهميتها سواء من ناحية مجال العمل والمعلومات والمهارات المكتسبة، أو من ناحية دراية المدربين بمواضيع الورشة وإدارتهم للنقاشات المختلفة. ولكن عبّر بعضهم عن عدم رضاهم عن الترتيبات التنظيمية والعملية الخاصة بالترتيب القبلي للجلسات وبمكان الانعقاد. وطرح بعض المشاركين أفكاراً للأنشطة القادمة ستؤخذ في الاعتبار، مثل الاستفادة من عرض تقرير كامل وإظهار طريقة تجميع مختلف أجزاءه، والإشارة إلى مواطن القوة والضعف به، وزيادة المدة الزمنية المخصصة للأنشطة والتمارين العملية. وأشار البعض أيضاً إلى أهمية إشراك المكاتب الإحصائية في الأنشطة المماثلة.

المرفق
قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

السيدة أسماء لبيض
الملحق الثقافي
السفارة الجزائرية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية جيبوتي

السيد محمد طاهر أحمد
رئيس قسم الاتصالات
إدارة مرصد النوع الاجتماعي
وزارة المرأة والأسرة
meddaher2023@gmail.com

جمهورية العراق

السيدة ديار جاسم محمد
مدير قسم التنمية المجتمعية
دائرة تمكين المرأة
so_os22@yahoo.com

سلطنة عُمان

السيدة وضحة العلوية
مديرة دائرة شؤون المرأة
المديرية العامة للتنمية الأسرية
وزارة الشؤون الاجتماعية
waadha@mosd.gov.om

دولة فلسطين

السيد أمين عاصي
مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والسياسات
وزارة شؤون المرأة
a_asei@mowa.pna.ps

دولة الكويت (مشاركة افتراضية)

السيدة سعاد نافل العازمي
مراقب الهيئات والمؤتمرات بإدارة العلاقات الخارجية
Snalazmi@mosal.gov.kw

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتورة نسرين السيد
نائب الأمينة العامة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
Nisreen.s@jncw.org.jo

السيدة آمال حدادين
مستشارة قانونية
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
Amalkh1946@gmail.com

السيدة أنيت حجاب
منسقة فنية في مكتب الأمينة العامة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
Annet.h@jncw.org.jo

السيدة هدى عايش
المنسقة الوطنية لبرنامج المشرق لتمكين المرأة اقتصادياً
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
huda.a@jncw.org.jo

السيدة روان المعاينة
منسقة برنامج إدماج النوع الاجتماعي
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
rawan@jncw.org.jo

السيدة سامية الصمادي
samiasmadi@outlook.com

الجمهورية التونسية

السيدة حنان البنزرتي
كاهية مدير، مكلفة بملف مقاومة العنف ضد المرأة والعنف
الأسري
hanen.benzarti2015@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيدة كريمة بهلول (مشاركة افتراضية)
مديرة فرعية لحماية وترقية المرأة والفتاة
summeryakht@yahoo.fr

دولة الكويت (مشاركة افتراضية) (تابع)

السيدة شريفة خالد الشعبان
مراقب الاتفاقيات والمؤتمرات بإدارة العلاقات الخارجية
Shareefa.1974@hotmail.com

السيدة دلال خالد سبيل
رئيس وحدة الأسرة بإدارة الرعاية الأسرية بقطاع التنمية
الاجتماعية
Dsabeel@mosal.gov.kw

السيد غنيم مطر الماجدي
رئيس قسم الخدمة المتنقلة للمسنين بالعاصمة بقطاع الرعاية
الاجتماعية
Ghalmajedi@mosal.gov.kw

السيدة دلال سعد الزامل
رئيس قسم التنسيق والمتابعة بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة
Dalzamil88@gmail.com

السيدة بتول فيصل النقي
رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام بالمجلس الأعلى لشؤون
الأسرة
B.nagi88@gmail.com

السيدة هاجر خلف الديحاني
باحث سياسي مبتدئ بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة
Daihanihajer@gmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيدة ميشلين الياس مسعد
مديرة تنفيذية
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
micheline.massaad@nclw.gov.lb

جمهورية مصر العربية

السيدة شرويت عطية
مديرة إدارة التعاون الدولي
المجلس القومي للمرأة
sherweet_ncw@yahoo.com

المملكة المغربية

السيد يوسف السطحي
رئيس مصلحة النهوض بحقوق المرأة
مديرية المرأة
youssef.essathi@social.gov.ma

المملكة العربية السعودية

الدكتورة لانا بنت حسن بن سعيد
رئيسة لجنة المرأة
مجلس شؤون الأسرة
Lana@hrsd.gov.sa

السيدة العنود بنت الحنيوي
خبير شؤون دولية
مجلس شؤون الأسرة
a.alhenaiwi@hrsd.gov.sa

الجمهورية اليمنية (مشاركة افتراضية)

السيدة انسام سالم حسين حيدرة
مدير عام الإدارة العامة للتنمية
اللجنة الوطنية للمرأة
ansamhaidrah@gmail.com

باء- المنظمون

السيد ميلاد بورنيك
مسؤول اجتماعي
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
Milad.pournik@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة ندى دروزة
مديرة مركز المرأة
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
Nada.darwazeh@un.org

المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية

السيدة سيمون أولوتش-أولونيا
المستشارة الإقليمية للمشاركة السياسية للمرأة والقيادة
والحوكمة

simone.oluoch-olunya@unwomen.org

السيدة إيستر مولمبا
esther.mulamba@unwomen.org

السيدة بشرى أبو شاحوت
أخصائية الحوكمة المراعية للمساواة بين الجنسين وأخصائية
المشاركة السياسية للمرأة
bushra.abushahout@unwomen.org

السيدة علا جندي
محللة الرصد والتقييم
ola.jundi@unwomen.org

جامعة الدول العربية

السيدة شذى عبد اللطيف
مسؤولة ملف التعاون الإقليمي والدولي
إدارة المرأة - قطاع الشؤون الاجتماعية
Shaza.zaher@las.int

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (تابع)

السيدة منال سعيد
مستشارة قضايا كبار السن
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
Manal.said@un.org

السيدة غيا بكار
مساعدة أبحاث
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
baccar@un.org

السيدة ريتا غدية
مساعدة فريق
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
Rita.ghadieh@un.org

السيدة سلمى النمى
مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
Salma.al-nims@un.org

جيم- الشركاء والداعمون

Nadine.Nimri@savethechildren.org
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

السيدة شذى علاونة
shatha.alawneh@giz.de

جمعية إنقاذ الأطفال

السيدة نادين النمري
مديرة المناصرة، الإعلام والاتصالات